

أمام الانتماءات المتضاربة
كيف يمكن لمكونات المواطنة أن تكون هوية جامعة
(الصوت الثالث لأجل لبنان - ٢٤ حزيران ٢٠١٥)

سمير فرنجية

في أساس أزمنا الوطنية، اختلاف يرقى الى درجة الخلاف حول طبيعة هوية الانسان في لبنان.

هناك نظرة أولى تعتبر أن هوية الانسان هي هوية ذات بعد واحد. اصحاب هذه النظرة فريقان: فريق يختزل الانسان بالطائفة والطائفة بالحزب الذي يدعي تمثيلها، وفريق آخر يختزل الانسان ب"الشعب" والشعب بحزب والحزب بقائد.

السياسة بالنسبة للفريق الأول تتلخص بصراع على مستويين: داخل كل طائفة لتعيين من يمثلها على صعيد الدولة، وما بين زعماء الطوائف لتعيين حصة كل منها في الدولة. فيختزل التاريخ الوطني بهذه الصراعات المتجددة على الدوام تحت عنوان حماية "حقوق" الطوائف من دون اعتبار لحقوق المواطنين-الأفراد.

أما السياسة بالنسبة للفريق الثاني فتتجسد بنظام الحزب الواحد الذي لا يقبل مشاركة واعتراضاً، فيلغي التاريخ والمستقبل حماية للحاضر - حاضره هو.

في مقابل هذه النظرة الاختزالية للهوية، هناك نظرة أخرى تعتبر هوية الانسان في لبنان هوية مركبة تحتوي على انتماءات متعددة (عائلية، مهنية، وطنية، طائفية، ثقافية، انسانية...) يحدد بعضها تاريخ المجموعات اللبنانية، وبعضها الآخر التكوين الطبيعي للبلاد (الساحل والجبل والسهل الداخلي) إضافة إلى عوامل أخرى، وهذه الهوية المركبة ليست تراكما "عشوائيا" لانتماءات متنوعة، انما هي تعبير عن خلاصة موحدة للشخصية الانسانية.

السياسة من منطلق هذه الرؤية للهوية ترتكز على فكرة التنوع والتعدد التي هي في أساس التجربة اللبنانية في العيش المشترك. فهذا العيش المشترك يبدأ بعيش مشترك بين انتماءات الانسان المتعددة وينطلق فيما بعد الى العيش المشترك مع الآخر المختلف.

انطلق اتفاق الطائف من هذه النظرة الى هوية الانسان في لبنان ليربط شرعية السلطة بقدرتها على حماية العيش المشترك الذي يمثل أساس العقد الاجتماعي. ومفهوم الشرعية هذا جديد تماماً على وعي اللبنانيين، إذ بموجبه لم تعد الشرعية قائمة على إرادة الطوائف المتعاقدة في لحظة تاريخية معينة، بل أصبحت مؤسسة على واقع العيش المشترك. بعبارة أخرى لم تعد الشرعية مؤسسة على حدث تاريخي (لم يحدث أصلاً) وإنما على واقع راهن، وأصبحت بالتالي عرضة لمساءلة مستمرة حول

مدى قيامها بواجب المحافظة على العيش المشترك. علماً أن هذا الواجب ليس عملاً يتمّ لمرة واحدة والى الأبد، بل هو مهمة قيد الانجاز الدائم.

يضع اتفاق الطائف حداً للمنطق القائم على فرضية التعاقد بين الطوائف، وذلك بإلغائه المعيار العددي الديموغرافي الذي طالما استخدم سلاحاً في الصراع الطائفي، وبإقراره المناصفة على صعيد تمثيل المسيحيين والمسلمين في السلطة. هذه المناصفة لا تعني تكريس "تقاسم" السلطة في ما بين الطوائف، بل ترمي في مرحلة أولى الى تهدئة نفوس الطوائف بعد الحرب من خلال تمثيلها الرمزي في السلطة. هذا الأمر يسمح، في مرحلة ثانية، بإلغاء القيد الطائفي المعوّق لعمل الدولة والمضّر بالعيش المشترك، وذلك بإنشاء هيئة مستقلة، هي "مجلس الشيوخ" الذي تتمثل فيه الطوائف بصفته تلك. بذلك يصبح الوزن الديموغرافي، أو التحالف مع الخارج تعويضاً عن النقص العددي، غير صالح للاستخدام من أجل تعديل حصة الطائفة في الدولة. كذلك - وهذا مهم جداً - تنتفي الحاجة الى "ثنائيات" أو "ثلاثيات" طائفية للتحكم بالسلطة، كما تنتفي الحاجة الى استخدام مفهوم "الأقليات".

وبكسره المنطق الأقلوي، يحرر اتفاق الطائف اللبنانيين من "عقدة الخوف من الآخر" التي تقع في أصل كل السياسات الطائفية. بذلك لا يعود الآخر خصماً ينبغي مواجهته باستمرار، لأنه يشكل خطراً وجودياً دائماً على الذات، بل يصبح عنصراً مكتملاً وضرورياً للذات. إن هاجس الديموغرافيا لدى المسيحيين والدروز، وعقدة الاضطهاد التاريخي لدى الشيعة، وعقدة الكبت لدى السنة، لشعورهم بأنهم أكثرية في العالم العربي وواحدة من أقليات ههنا... كل تلك العقد المعلوم لا تعود، من هذا المنظور الجديد، المحرك الأساسي للتاريخ اللبناني، حيث تحاول كل طائفة أن تضع يدها على الدولة، أو على قسم منها، بذريعة توفير "ضمانات" لوجودها.

وفي تقديري أن إزالة هذه العوائق تمهد الطريق للانتقال الى الدولة المدنية.

إضافة الى ما سبف، فقد جاء اتفاق الطائف ليكرس مفهوم الهوية المركبة من خلال تنظيم مجالات التعبير لمختلف الانتماءات: دائرة الانتماء الاقتصادي-الاجتماعي من خلال انشاء مجلس اقتصادي - اجتماعي يتمثل فيه اللبنانيون بحسب موقعهم في عملية الانتاج، ودائرة الانتماء الطائفي من خلال انشاء مجلس للشيوخ، ودائرة الانتماء المناطقي من خلال اعتماد لامركزية إدارية، ودائرة الانتماء المواطني من خلال مجلس نواب محرر من القيد الطائفي، ودائرة الانتماء الوطني من خلال التأكيد على نهائية الكيان اللبناني، ودائرة الانتماء العربي من خلال الاقرار بهوية لبنان العربية.

في النهاية، أرى أن عملية بناء هوية جامعة تحتاج الى أمرين:

الأمر الأول هو العمل على إعادة الاعتبار إلى نموذج العيش اللبناني المشترك، هذا النموذج الذي يكتسب اليوم أهمية مضاعفة بإزاء موجة العنف الطائفي التي تجتاح منطقتنا والأخذه في الامتداد إلى أوروبا وأفريقيا. وذلك بتظهير فرادة التجربة اللبنانية في العالم أجمع، من حيث شراكة المسلمين والمسيحيين - بصفتهم هاتين - في إدارة الدولة، وفرادتها في العالم الإسلامي بخاصة، من حيث

شراكة السنّة والشيعية - بصفتهم هاتين - في إدارة الدولة. إن واقع التجربة اللبنانية - حتى قبل إلغاء الطائفية السياسية - يقدم نموذجاً لامتناس التوترات الدينية والمذهبية في هذه المرحلة المحكومة بالتطرف العنفي والإلغائي على مستوى الشرق الأوسط.

أما الأمر الثاني فهو العمل على إعادة الاعتبار إلى السياسة ، بما هي عملٌ نبيل لخدمة الإنسان، وليست - كما هي حتى الآن - مجرد صراع على السلطة بين أحزاب طائفية أدخلت البلد منذ نحو نصف قرن في حالة حرب شبه دائمة و استدرجت تلك الأحزاب تدخّل قوى خارجية في شؤوننا الداخلية.

وفي تقديري أن إعادة الاعتبار هذه إنما تكون بالعمل على تغيير قاعدة الفرز الطائفي في الصراع السياسي المشروع، لاعتماد فرز آخر من طبيعة اخلاقية قائم على المراجعة الذاتية وتنقية الذاكرة، حيث يمكن أن يتواجه تياران كبيران على مستوى الوطن:

- تيار الذين استخلصوا دروس الحرب من مختلف الطوائف، وأدركوا أهمية الوصل والشراكة مع الآخر المختلف الذي - على اختلافه - يكوّننا مثلما نكوّنه، وهو شرط وجودنا كما نحن شرط وجوده.
- وتيار أولئك الذين، ومن مختلف الطوائف أيضاً، لم يغادروا بعد كهوف عصبياتهم الطائفية والمذهبية، وما زالوا يعتبرون الآخر المختلف مصدر تهديد لوجودهم.

هذا الفرز الجديد هو المدخل لتكوين قوى اكثر حداثة وانفتاحاً ونضجاً من تلك التي حكمت هذا البلد منذ أكثر من نصف قرن وهدرت ما لا يحصى من الفرص التي أتاحها واقع العيش اللبناني المشترك، باعتبارها البيئة الأمثل للتنمية الشاملة والمستدامة.